الرأسمالية البيروقراطية الحاكمة
وهيمنة الامبريالية على الواقع الإيراني

تقدم « الهدف » فيما يلي الحلقة الثانية من الدراسة الاقتصادية عن ايران التي وافق عليها حزب الشعب الايراني ، والتي تصف بدقة البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية لايران ، وبالتالي مكامن ومستقبل العمل الثوري فيها .

وقد استعرضت الحلقة الاولى الواقع الزراعي والصناعي في ايران ومحاوله النظام الحاكم الخروج من المازق باجراء خطوات اصلاحية ، وانعكاس هذه الخطوات على الواقع الايراني الثوري . وفي هذه الحلقة الثانية والاخيرة يتحدث المقال عن القطاع العام والقطاع الخاص في ايران ، والوضع الصناعي بما في ذلك النفط ومعدل النمو ، ليصل الى الاستنتاجات المختصرة عن الخارطة الاقتصادية في ايران .

« الهدف »

القطاع العام والقطاع الخاص

ان النظام الايراني بموجب طبيعته الطبقية يحاول تعزيز القطاع الخاص ، وذلك بتنفيذه لسياسته غير الوطنية ، التي تنعكس في اقدامه على مساعدة الرساميل الضخمة المرتبطة بالرساميل الاجنبية، حتى تكتسب موقعا مسيطرا في الاقتصاد الوطني .

واليوم ، وبينما تنافقات النظام الرأسمالي الاحتكاري يجر البلدان الرأسمالية الكبيرة باللجوء بشكل متزايد الى تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، والفرض بالتالي لرأسمالية احتكار الدولة على المجتمع الرأسمالي الحديث، فان بلدا متخلفا مثل ايران لا يستطيع الاستغناء عن القطاع العام للاقتصاد ، بسبب قلة مواردها الطبيعية وعدم ملاءمة التراكم الداخلي .

وهناك عدة حقائق تظهر في الواقع بان سياسة النظام الاقتصادية ، البعيدة كل البعد عن هدف تعزيز القطاع العام ، تعتبر هذا القطاع مساعدا مؤقتا للقطاع الخاص ، وعاملا في تقوية القاعدة الاقتصادية له . وانسجاما مع هذه السياسة تدعو الطبقات الحاكمة الى النظرية القائلة بان « يعهد بقضية الشعب للشعب » ، وتقوية القطاع الخاص اكثر لان « الدولة هي رجل اعمال غير كفؤ » ، بينما يفترض ان يكون القطاع عاملا مهما في تنفيذ برنامج التصنيع . وانسجاما مع ذات السياسة يقال بنكس بيع المؤسسات الحكومية هو من صلب مبادىء « ثورة » الشاه كما يمنح القطاع الخاص امتيازات عديدة .

ان الدولة لا تحمي هذا القطاع فقط بمنع استيراد السلع المصنوعة في ايران (ان مثل هذه الحماية امر ضروري وسليم في ظروف اقتصاد وطني سليم) ولكنها تقوي ايضا الرساميل الكبيرة بمنحها اعتمادات طويلة الاجل ، وباعفائها من الضرائب الجمركية وضريبة الاعمال التجارية. والقطاع الخاص حاليا يكتسب تدريجيا ، مواقع اكثر صلابة ، وذلك بسبب قونه التنامية « وادماج جزء ضخم من رساميله مع الرساميل الاجنبية ، وهو كلما ازداد نفوذا كلما طالب بالمزيد من الحقوق ومن الامتيازات .

ان الكثيرين من اعضاء النظام القائم ، من افراد عائلة الشاه ، ومن كبار موظفي الدولة والقادة العسكريين ، يستثمرون في التجارة والصناعة ، وفي قطاع البناء والزراعة ، والقطاع المالي . وهم بالتالي ، يملكون جزءا ضخما من الاستثمارات . ونحن لمسنا هذه الحالة من الرأسماليين الايرانيين ، كرأسماليين بيروقراطيين بسبب المواقع التي يحتلونها في آلة الدولة المختلة التامة للدولة ، نظهر بان الاقتصاد قد بدأ يستعيد نشاطه نسبيا ، بعد حالة الركود الاقتصادي في الفترة ما بين ١٩٦٠ و ١٩٦٣ . واذا ما وضعنا جانبا عاملين مهمين ، غير مباشرين ـ النفط والضرائب غير المباشرة ـ التي يبين نموها في الاحصاءات الرسمية ، فان معدل النمو الاقتصادي السنوي يبلغ ٦٫٦٪ . وتقدر الارقام الرسمية قيمة مجمل الناتج القومي المطلقة ، لايران ، بانها قد زادت ـ ٢٣٨٠٦٠٠٠ مليون ريال ، ما بين ١٩٥٩ و ١٩٦٧ . وهنا يجب ان نذكر بان الزراعة والصناعة ، بما فيها المناجم ومصلحة الماء ، الطاقه وقطاع البناء ، تشكل فقط اكثر بقليل من ٥٤٪ من مجمل الانتاج القومي ، بينما باقي البقية الباقية من التجارة والمواصلات .

وتشير ارقام هذه الفترة الى ان معدل النمو السنوي لمجمل الناتج القومي لم يكن موازنا ، وبان الفروع الاقتصادية المختلفه كانت تنمو بشكل غير متسق . ان ما يلفت الانتباه اكثر من اي شيء آخر هو التاخر في الزراعه التي كان معدل نموها مجرد ٢٫٤٢٪ في السنه، ومن ناحيه اخرى فان حصة الصناعة خلال الفترة نفسها ، تراوحت ما بين ٨٫٧٪ و ١٤٫٤٪ . ان اتجاه التنمية يظهر بان بنية الناتج الاجتماعي تنفر لصالح الصناعه .

وبالتحليل الدقيق لبنية الدخل القومي لايران من دون حساب المدخول من المجالات غير المنتجة الاخرى ، مثل القطاع المصرفي وقطاع التامين والعقارات والخدمة المدنية والوظائف في المؤسسات الخاصة ، والضرائب غير المباشرة المتعلقة بتوزيع الدخل من قطاع الانتاج ويتم حسابها فعليا ، مرتين ، فاننا نجد ان للبنية الاقتصادية في البلاد ، مظهرين . فاذا تفحصنا بنية الدخل القومي وادخلنا النفط في الحساب ، تبدو ايران ليس فقط بلدا صناعيا ، ولكن بلدا يتفوق في هذا المجال ، على بعض البلدان الاوروبية ! واذا ما استثنينا صناعة النفط من الحساب ، فان حصة الزراعة في الدخل القومي تكون ٢٠٫٤٧٪ ، حسب احصاءات البنك المركزي الايراني لسنة ١٩٦٧ ، وهي آخر سنة من الخطة الخمسية الثالثة .

ان ادخال صناعة النفط في الحساب ، وهي المختلة التامة للدوله ، نظهر بان الاقتصاد قد بدأ يستعيد نشاطه نسبيا ، بعد حاله الركود الاقتصادي في الفتره ما بين ١٩٦٠ و ١٩٦٣ . واذا ما وضعنا جانبا عاملين مهمين ، غير مباشرين ـ النفط والضرائب غير المباشرة ـ التي يبين نموها في الاحصاءات الرسمية ، فان معدل النمو الاقتصادي السنوي يبلغ ٦٫٦٪ . وتقدر الارقام الرسميه قيمة مجمل الناتج القومي المطلقة ، لايران ، بانها قد زادت ـ ٢٣٨٠٦٠٠٠ مليون ريال ، ما بين ١٩٥٩ و ١٩٦٧ . وهنا يجب ان نذكر بان الزراعه والصناعه ، بما فيها المناجم ومصلحة الماء ، الطاقه وقطاع البناء ، تشكل فقط اكثر بقليل من ٥٤٪ من مجمل الانتاج القومي ، بينما باقي البقيه الباقيه من التجارة والمواصلات .

وتشير ارقام هذه الفترة الى ان معدل النمو السنوي لمجمل الناتج القومي لم يكن موازنا ، وبان الفروع الاقتصاديه المختلفه كانت تنمو بشكل غير متسق . ان ما يلفت الانتباه اكثر من اي شيء آخر هو التاخر في الزراعه التي كان معدل نموها مجرد ٢٫٤٢٪ في السنه، ومن ناحيه اخرى فان حصه الصناعة خلال الفترة نفسها ، تراوحت ما بين ٨٫٧٪ و ١٤٫٤٪ . ان اتجاه التنميه يظهر بان بنية الناتج الاجتماعي تنفر لصالح الصناعه .

وبالتحليل الدقيق لبنيه الدخل القومي لايران من دون حساب المدخول من المجالات غير المنتجه الاخرى ، مثل القطاع المصرفي وقطاع التامين والعقارات والخدمة المدنيه والوظائف في المؤسسات الخاصة ، والضرائب غير المباشرة المتعلقة بتوزيع الدخل من قطاع الانتاج ويتم حسابها فعليا ، مرتين ، فاننا نجد ان للبنيه الاقتصاديه في البلاد ، مظهرين . فاذا تفحصنا بنية الدخل القومي وادخلنا النفط في الحساب ، تبدو ايران ليس فقط بلدا صناعيا ، ولكن بلدا يتفوق في هذا المجال ، على بعض البلدان الاوروبية ! واذا ما استثنينا صناعة النفط من الحساب ، فان حصة الزراعة في الدخل القومي تكون ٢٠٫٤٧٪ ، حسب احصاءات البنك المركزي الايراني لسنة ١٩٦٧ ، وهي آخر سنة من الخطة الخمسية الثالثة .

ان ادخال صناعة النفط في الحساب ، وهي في الظروف الحالية خارج منطقة الانتاج المحلي، يغير الصورة تغييرا صارخا . انها في الواقع تستعمل في الدعاية التي تمجد النظام القائم . ومع ذلك فانه واضح ان النفط ، رغم انه مستخرج من ارضنا ، فان صناعة النفط ليست في الواقع جزءا من انتاجنا القومي ، والدخل الذي تحصل عليه الدولة هو محض دخل مالي ولا يجيء من الانتاج ، ويمكن لمجمل الانتاج القومي ان يتضعن ، كعامل انتاج ، فقط هذا الجزء من الدخل المستثمر في الانتاج كراس مال .

ان حقيقة كون صناعة استخراجية كالنفط لا يمكن ان تكون جزءا من انتاجنا القومي ، هي اصدق دلالة على تبعية بلادنا الاقتصادية ، وعلى تخلفها ، وبالطبع اذا كان دخل الاحتكارات الامبريالية ، التي تجمعت في كونسورتيوم دولي للنفط من اجل نهب مواردنا الطبيعية ، يساوي ١٤٪ حسب الاحصاءات الرسمية ، فمن الواضح ان سيطره الاحتكارات الامبريالية على هذه الموارد قد سلبتنا على الاقل ٢٨٪ مما كان سيكون من انتاجنا القومي ، وكان سيساهم في تطورنا الاقتصادي . وهذا اكثر من الحصة التي لكافة الصناعات في بلادنا ، في الانتاج المحلي اليوم .

بكلام آخر : لو كان النفط ليس تحت سيطرة الاحتكارات الامبريالية ، ولو كان الانتاج المحلي للنفط اقل مما هو عليه الان ، فان حصته في تطورنا الاقتصادي ، وفي رفع مستوى المعيشة لشعبنا ، كانت ستكون اكثر ، وكانت ستلعب دورا اهم من الدور الذي تلعبه اليوم .

ولكن في الواقع ، فان الدولة ليست مدينة بمدخولها من النفط للانتاج المحلي ، وما هو اسوا من ذلك ، كون الناهبين الامبرياليين ياخذون على الاقل ، كمية ضخمة تساوي الكمية التي تحصل عليها الدولة في شكل مدخول .

ومن جهة اخرى ، فان الاتجاه المنحدر لانتاجية العمال في الصناعة ، بسبب وجود العديد من المؤسسات الصغيرة جدا ، والتي تستخدم الايدي العاملة ، وبسبب بنية الصناعة ، التي تنتج السلع الاستهلاكية بشكل رئيسي ، هذا الاتجاه يظهر بانه رغم كل الدعاية المفاخرة والدوشة التي يحدثها النظام ، فان صناعتنا وزراعتنا ما تزالان متخلفتان جدا ..

وليس هناك حاجة لان نبين كيف ان نمونا الصناعي غير سليم ، لانه عوضا عن تقوية عوامل التنمية الاقتصادية الحقيقية ، فان النظام يجعل صناعتنا تابعة اكثر واكثر للصناعة الاجنبية ، مما يزيد بالتالي من تبعية ايران الاقتصادية .

وتنكشف سياسة النظام القائم عن اتجاه مماثل في الخطة الخمسية الرابعة ، والتي يعتبرها النظام تحول في تاريخ البلاد . ان استثمارات الاحتكارات الامبريالية ، وخاصة الاحتكارات الامريكية ، ستزيد بموجب هذه الخطه . ان عددا وقع مع الاحتكارات الامريكية مؤخرا ، اعظامهم ٢٦٪ من اسهم معمل عبادان البتروكيميائي ، ٥٠٪ من اسهم معامل معالمة في خرك وبندر شابور ، كذلك فان الرأسماليين الامريكيين يملكون ٢٥٪ من اسهم مصنع الالومنيوم ويريد الرأسماليون الامريكيون والانكليز امتيازا للتنقيب عن مخازن النحاس الغنية في كرمان . وتشكل ايضا الاحتكارات البريطانية في ملكية معمل الكبريت في جزيرة خرك ، وفي مصنع محركات الديزل . وبموجب عقد سيتم مع شركة سيمنس ، احدى اكبر الاحتكارات الالمانية الغربية ، سيتم انشاء شركة مختلطة ، ٤٠٪ من اسهمها تذهب لشركة سيمنس التي ستبني مصنعا لاجهزة الهاتف .

ان كل هذه المشاريع التي سيتم انشاؤها بمساهمة الرساميل الامبريالية ، تضمنها الخطة الخمسية الرابعة . وهذا يعني ان تنفيذ هذه الخطة يعتمد بشكل اساسي على القروض والاستثمارات الاجنبية (ونصل الى حدود ٢٠٠ مليون دولار) . وستكون حصة القطاع الخاص في هذا البرنامج ٥٤٫٢٪ ، بينما ستكون حصة القطاع العام ٥٤٫٧٪ . وستنتج من ذلك ان الهوة بين القطاع الخاص والقطاع العام تفيق باستمرار .

وستوفر للاقتصاد الايراني في فترة الخمس سنوات الجديدة مصادر للاستثمار يمكن ان يعتمد عليها ، بفضل الاعتمادات الممنوحة من البلدان الاشتراكية بشروط مناسبة جدا ، ان الاجراءات التي اتخذتها البلدان الاشتراكية والاتحاد السوفياتي بشكل خاص ، لمساعدة ايران في بناء الصناعة الثقيلة ، سيحدث تحولا في نمو الاقتصاد الايراني ككل ، بحيث توضع اسس الصناعة الثقيلة .

ان الدور الحاسم في هذا التطور تلعبه البلدان الاشتراكية والاتحاد السوفياتي في المقام الاول ، والتي تضع حدا لفترة التخريب الذي احدثه الرجعيون والامبرياليون ، وذلك باقامة مصانع الحديد والصلب والتراكتورات وغيرها ، في مقابل الغاز الطبيعي الايراني الذي كان يحترق لسنوات خلت من دون فائدة ، او بالاتجار بشروط متساوية ، مما يضع اساس صادراتنا الثامية .

بعض الاستنتاجات

ان ما ذكرناه الى الان يستوجب الاستنتاجات التالية :

● ١ ـ ان تنمية قوى الانتاج في ايران اليوم ، تمر في مرحلة رأسمالية ما قبل الاحتكار وهذا ما يفسر سبب ان تراكم وتكثف رأس المال عليه ، بعد ، ان يتوصل الى درجة يمكنه فيها من توحيد هذا الفرع او ذاك من الانتاج ، بشكل منفصل او بشكل شركة مساهمة مشتركة ، وادخالها في احتكار رأسمالي . وعلى اية حال ، هناك دلائل لخطوات محددة ستتخذها الدولة ، او الرساميل الخاصة ، لزيادة التراكم والكثافة.

● ٢ ـ بالنظر للكثافة السكانية النسبية في المدن بسبب الهجرة من المناطق الريفية والتي ادت الى بطالة مزمنة ، فان الاجور والمعاشات منخفضة جدا ، وكذلك مستوى المعيشة . وهذا بدوره يشكل عقبة جدية امام الاستعمال الواسع للالة الحديثة والتكنيك الحديث ، في كل الصناعات ، وهذا من شانه تعجيل تراكم رأس المال .

● ٣ ـ وبينما انتاج السلع الصغيرة في بلادنا ما يزال يحتفظ بمكانة مهمة ، والتراكم بطيء للاسباب الواردة اعلاه ، فان النظام الرأسمالي لم ينشىء بعد كامل سيطرته على السوق المحلي ، وبقي نظام انتاج السلع الصغيرة يلعب ، حتميا ، دورا مهما في السوق المحلي .

● ٤ ـ ان سيطرة رأس المال الامبريالي على جزء ضخم من اقتصاد ايران وسوقها قد حدد اكثر فرص التطور المستقل والمربح للرأسمالية الايرانية وهذا بدوره يمنع تراكم الرساميل الخاصة ، وفرض سيطرتها على السوق المحلي .

● ٥ ـ ان استعمال القطاع العام لتقوية مجموعة محددة من الرأسماليين الايرانيين ماليا ، ودمج راسماله برساميل الاحتكارات الاجنبية ، يصبح تدريجيا ، عائقا لتطور اقتصادنا نظرا منتظما ، وبشوه ويبطيء التقدم الاقتصادي حتى بالرغم من اتباع الخط الرأسمالي .

هذا بالتالي هو وضع اقتصادنا في السنوات الاخيرة .

وهذه هي الاحتمالات التي تضعها سياسات النظام الحالي في الوطنيه والمعادية للديمقراطيه.

انتهى

الدعم الالماني الغربي المستمر لإسرائيل

بالاضافة الى التاييد السياسي الالماني الغربي الممنوح لاسرائيل، كان موضوع زيادة « المساعدة » المادية على راس المواضيع التي بحثها قادة المانيا الاتحادية وعلى راسهم فانز شيل وزير الخارجية خلال زيارتهم الاخيرة لاسرائيل . وتحتل جمهورية المانيا الاتحادية بالتاكيد المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الامريكية في مجال التاييد الاقتصادي والعسكري المباشر لاسرائيل .

في اطار ما يسمى بالضافية التعويضات استلمت تل ابيب من بون من ١٩٥٣ حتى ١٩٦٦ مبلغا اجماليا قدره ٣٠٤٠٠ مليون دولار . وتستلم اسرائيل منذ ١٩٦٦ حسب اتفاقية سرية معقودة بين ادينار وبن غوريون سنويا مبلغ قدره ٥٠ مليون دولار ك « قرض » من المانيا الغربية .

وقد ازداد في السنوات الماضية تصدير الرأسمال من قبل الاحتكارات الالمانية الغربية الى اسرائيل بشكل لم يسبق له مثيل . ان « مؤسسة اسرائيل » لها اهمية خاصة فيما يتعلق بهذا الامر ، لقد بلغت استثمارات هذه الشركة حتى الان حوالى ١٠٦ مليون مارك المانى وفي السنة الماضية عقدت مجموعة من الاحتكارات الالمانية الغربية مع « مؤسسة اسرائيل » اتفاقية حول توظيفات مالية مقدارها ٦٠ مليون مارك المانى . وقد تعهدت حكومة بون بضمان هذه الاموال وايجاد الشروط الضريبية الملائمة لها والغلب هذه الاستثمارات تقع في الاراضي المحتلة بعد ١٩٦٧ : فمن المقرر مثلا ان تبنى بالقرب من قطاع غزة مصفاة جديدة لتكرير البترول .

وقد بلغت الزيادة في صادرات المانيا الغربية الى اسرائيل في السنتين الماضيتين اكثر من ٢٠٪ ووصلت قيمة هذه الصادرات عام ١٩٧٠ الى ٦٧٠ مليون مارك المانى .

ان التطور الذي ضرب الرقم القياسي قد بدا عام ١٩٦٨ . فبعد عدوان حزيران مباشرة زادت ، بنتيجة النمو الهائل لاحتياجات اسرائيل العسكرية الصناعية من اجل حربها العدوانية المستمرة ، صادرات المانيا الغربية الى اسرائيل بشكل سريع وبلغت اكثر من ٢٩٠ مليون مارك المانى في عام ١٩٦٨ (بلغت الزيادة في مبيعات الصناعة التعدينية خلال ستين فقط قرابة ٦٠٪) .

ان الاتساع المطرد للعلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والمانيا الغربية قد ادى الى تاسيس الغرفة التجارية الاسرائيلية ـ الالمانية في تل ابيب والى قيام « الجمعية الالمانية لرعاية العلاقات الاقتصادية مع اسرائيل » في مدينة فرانكفورت .

وينبغي الا نقلل من اهمية المساعدة العسكرية المباشرة التي تقدمها المانيا الغربية الى اسرائيل فقد زودت اسرائيل دون مقابل باسلحة قيمتها ٥٠٠ مليون دولار : ومن بين هذه الاسلحة ٥٠ طائرة حربية ، ١٥٠ دبابة من طراز (م ـ ٤٨) ٢٤ طائرة هليكوبتر ، صواريخ موجهة لدفاع المدمرات ، ٣٠٠ مدفع مضاد ومواد حربية اخرى . وقد جرى في المانيا الغربية تدريب الطيارين الاسرائيليين واعداد كوادر من الضباط.

ويؤدي قرابة ١٠٫٠٠٠ جندي وضابط من حاملي الجنسية الالمانية الغربية الخدمة في الجيش الاسرائيلي .

واخيرا فان علماء المانيا الغربية يشتركون بشكل اساسي في تطوير اسلحة جديدة في اسرائيل ومن ضمنها القنبلة الذرية .

وفيما يلي جدول صادرات المانيا الغربية وواردتها بالنسبة لاسرائيل من عام ١٩٦٦ حتى عام ١٩٧٠ : (بملايين الماركات)

السنة	واردات المانيا من اسرائيل	صادرات المانيا الى اسرائيل	الفائض
١٩٦٦	٢٣٨	٢٥٦٫٥	٣٨٫٥
١٩٦٧	٢٠٢٫٢	٢٥٢٫٢	٤٩٫٩
١٩٦٨	٢٧٦	٤٨١٫٦	٢٤٫٠٦
١٩٦٩	٣٣٨٫٩	٦١١٫٤	٢٧٢٫٥
١٩٧٠	٢١١	٦٧٠٫٥	٣٥٩٫٥

البراجوازيون الصغار الناقذو الصبر ومستقبل الثورة العربية

انتفاضة ظافرة ، فنتيجة لعدم اهتمام الحزب الشيوعي الالماني بانتفاضة هامبورغ انتهت الى الفشل كما يجب ان تنتهي (٣٤)

اما استراتيجية الاستاذ الاخضر التي يتوجه بها للجماهير ويطلبعنها ان تقوم باعمال الانتفاضة الكبيرة ، لا يمكن ان يكتب لها النجاح في يوم من الايام لانها اكثر من مغامرة ، فمثل هذه المهام فشلت بتحقيقها الكثير من الاحزاب الشيوعية نتيجة عدم قدرتها على تحليل الواقع الاجتماعي والظرف الموضوعي ، فكيف يمكن للجماهير العربية غير المنظمة التي وصفتها في الصفحة٨) فقرة (٥) من مقالك اعلاه بانها جاهلة ولا تمتلك اداة التمحيص ان تقود الانتفاضة في مجتمعات تقدمت فيها التقنية العسكرية وتعقدت العلاقات الاجتماعية فيها !

فالانتفاضة فن، والانتفاضة لها ظروف محدودة، والانتفاضة يقودها حزب بروليتاري وتحدث عندما تتوفر تلك الشروط المحددة (الذاتية والموضوعية) ،ليس بتنبؤات الاستاذ الاخضر ، وليس بقيادة الجماهير غير المنظمة بل بقيادة طليعة البروليتاريا، ان قولك هذا قريب من استراتيجية دوبريه (البؤرة الثورية) التي تتصور الاتصال بالجماهير والطبقات بدون الحزب ...!) ! وتتصور اندماج حرب الفوار هي التي تكسب الجماهير مع الفارق بين دوبريه الذي عاش بين صفوف الثوار وتعلب بسبيهم ولم يستمر على الخطا بل تراجع ونقد نظريته ، اما الاستاذ عفيف فيتصور ان مجرد ندائه للجماهير سيتحول الى فاعلية ثورية وبالتالي ستنطلق جحافل البروليتاريا تحت لوائه ، « وهكذا يزهو باستراتيجيته هذه زهو (ذبابة لافونتين) التي جرت منفرة عربة ذات ستة احصنة وبدون مساعدة الاحصنة الى قمة جبل اثم » .

ملاحظات نقدية اخيرة

من خلال دراسة مقال الاستاذ عفيف الذي طرح له عنوان واعطاه جوابا ناقصا اتضح لي ان الاستاذ الاخضر من خلال موهبته الوحيدة التي هي سلاطة لسان لا حدود لها اراد ان يحشر عدة موضوعات تحت عنوان ، فسم خصصه للنقد ، وقسم للشتم ، وقسم لتبرئة نفسه من احدى تشرذمات التروتسكية بشتمها ، والقسم الاخر شتم للاتحاد السوفياتي واستهزاء بالماوية، ونقد للبلشفيين العرب والستالينيين معا ، وشتم لليسار العربي ككل ولحركة المقاومة وخرج بعد كل هذه السلطة على الشتائم باستراتيجية جديدة ، « استراتيجية الجحافل الراديكالية » المسكرة في مخيلته ، كما رسم للانتفاضة صورة كاريكاتورية بعيدة عن فن الانتفاضة في شروطها وقواها وقيادتها بشكل اظهر الانتفاضة وكانها عطف ورود ، ثم ايحاءه بتوقعات عن الاحتمالات العالمية والفيتنامية بشكل انهى الامبريالية ووضع خاتمة للاضطهاد والصراع في العالم لم يسبق لاحد ان تصوره اللهم الا الفيلسوف البريطاني صاحب جزيرة (طوبيا) ، وذلك متمما بما يتحدث عن الثورة في امريكا ومن الغرب بقوله « لقد بدات اجراس النهاية للعالم القديم والاقدم تدق من الفيتنام الى الولايات المتحدة الامريكية والويل لمن له الذان ولكنه لا يسمع وله عينان ولكنه لا يرى » (٣٥) .

اخيرا للاستاذ العفيف الاخضر على هذا الاعلام الوردية ، ويا ليت ما توقعه ممكن حدوثه !

---

٣٤ ـ المصدر السابق نفسه ص ٨٩ .

٣٥ ـ مجلة دراسات عربية ـ العدد السادس ـ السنة التاسعة ـ ص ٧٦ .